

## قرار وزاري

رقم ٩٩/٢٧

بشأن إعفاء أسر الضمان الاجتماعي بمحافظة ظفار

من الرسوم على الصكوك التي تصدرها المحاكم الشرعية

إستناداً إلى قانون الضمان الاجتماعي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٤/٨٧ وتعديلاته .

وإلى القانون المالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٨/٤٧ .

وإلى لائحة الرقابة على الإيرادات والنفقات الحكومية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد الوطني المشرف على وزارة المالية رقم ٩٩/٢٥ .

وإلى القرار الوزاري رقم ٩٨/٩٤ بتحصيل رسوم على الصكوك التي تصدرها المحكمة الشرعية .

وإلى موافقة وزارة المالية بكتابها رقم : م د ١/٣/٢/٨٧١/٩٩ بتاريخ ١١/٨/١٩٩٩ م .

### تقرر

مادة (١) : تعفى أسر الضمان الاجتماعي بمحافظة ظفار من أداء الرسوم على الصكوك التي تصدرها المحاكم الشرعية المقررة بالقرار الوزاري رقم ٩٨/٩٤ المشار إليه ، وعلى المحاكم الشرعية التثبت من مناط الإعفاء في شأن طالبي هذه الصكوك .

مادة (٢) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره .  
مسلم بن علي البوسعيدي

وزير الدولة ومحافظ ظفار

صدر في : ٢٠ من جمادى الأولى ١٤٢٠ هـ

الموافق : ١ من سبتمبر ١٩٩٩ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٦٥٥)  
الصادرة في ١٥/٩/١٩٩٩ م

أمر محلي

رقم ٩٩/١

بتعديل الأمر المحلي رقم «٩٦/٢»

في شأن تنظيم البناء بمحافظة ظفار

إستناداً إلى المرسوم السلطاني رقم ٨٦/١٨ بإصدار لائحة بلدية ظفار .

وإلى الأمر المحلي رقم ٩٦/٢ في شأن تنظيم البناء بمحافظة ظفار .

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة . نصدر الأمر المحلي التالي لبلدية ظفار .

مادة (١) : يعدل نص الفقرة (أ) من المادة (١٠٩) من الأمر المحلي رقم ٩٦/٢ المشار إليه على النحو التالي :

«لايجوز لأي مقاول أو جهة منفذة أن تباشر العمل إلا بعد التوقيع على تعهد بالإلتزام بالخرائط المعتمدة والحدود الثابتة والشروط والإرشادات الواردة بدفتر الترخيص وذلك على النموذج المعد لدى البلدية .

وعلى المقاول أو الجهة المنفذة دفع تأمين لتغطية هذا التعهد على النحو الآتي :

أ - بالنسبة لباحة البناء الكبرى : ٧٥ ريالاً عمانياً على الطابق الأرضي و ٢٥ ريالاً عمانياً عن كل طابق آخر .

ب - بالنسبة لباحة البناء الصغرى «السور والهدم والترميم» ٢٥ ريالاً عمانياً .

مادة (٢) : ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية ويعمل به إعتباراً من تاريخ صدوره .

مسلم بن علي البوسعيدي

وزير الدولة ومحافظ ظفار

صدر في : ١٤ من رمضان ١٤١٩هـ

الموافق : ٢ من يناير ١٩٩٩م

نشر هذا الأمر المحلي في الجريدة الرسمية رقم (٦٣٩)  
الصادرة في ١٦/١/١٩٩٩م

أمر محلي

رقم ٩٩/٢

بتعديل الأمر المحلي رقم ٩٨/٢

في شأن تحصيل رسوم بلدية

إستناداً إلى لائحة بلدية ظفار الصادرة بالمرسوم السلطاني رقم ٨٦/١٨ .

وإلى الأمر المحلي رقم ٩٨/٢ في شأن تحصيل رسوم بلدية .

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

نصدر الأمر المحلي التالي لبلدية ظفار : -

مادة (١) : يضاف الى البند سابعاً من المادة ٢ من الأمر المحلي رقم ٩٨/٢ المشار اليه الرسمان

الآتيان : -